المسئولية الجنائية عن نقل الأمراض الوبائية

"دراسة قانونية لفيروس كورونا"

تأليف

الدكتور/ يحيى إبراهيم دهشان

مدرس القانون الجنائي المساعد

كلية الحقوق جامعة الزقازيق

جاءت الأديان السماوية جمعاء وكافة التشريعات الوضعية لحماية الحق في الحياة، وهو أحد أقدس حقوق الإنسان. ونظرًا لأن الاعتداء على هذا الحق يُعد من أبشع الجرائم، فقد شددت التشريعات على فرض العقوبات الصارمة بحق المعتدين، وصولًا إلى الإعدام أو السجن المؤبد. ومع تطور الزمن، ظهرت وسائل جديدة لتهديد هذا الحق، من بينها الفيروسات والبكتيريا التي يمكن أن تنتشر بصورة سريعة وتتحول إلى أوبئة عالمية، كما حدث مع فيروس كورونا الذي اجتاح العالم عام ٢٠٢٠.

إشكالية المسئولية الجنائية عن نقل فيروس كورونا

ترتب على جائحة كورونا ظهور العديد من التساؤلات حول المسئولية الجنائية للأفراد والمؤسسات. منها، هل يمكن محاسبة المصاب الذي ينقل العدوى عمدًا أو إهمالًا؟ وهل تقع مسئولية على الأطقم الطبية والمؤسسات الصحية إذا تسببت تقصيراتها في تفشي العدوى؟

وتتنوع طرق نقل العدوى بين الاتصال المباشر مع المصاب أو من خلال وسائل وسيطة مثل الأسطح الملوثة. كما يختلف شكل السلوك المكون للجريمة بين العمد والخطأ، مما يترتب عليه اختلاف في التكييف القانوني والعقوبة المقررة.

أنواع المسئولية

أولًا: مسئولية الدولة والمؤسسات

تقع على عاتق الدولة مسئولية اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة لمنع انتشار العدوى. فالتقصير أو الامتناع عن اتخاذ هذه الإجراءات يُعد جريمة جنائية سلبية. ويمكن توجيه الاتهام إلى الجهات المسئولة، مثل الأطقم الطبية، إذا امتنعت عن أداء واجباتها القانونية مما أدى إلى انتشار المرض. فالإهمال أو عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية يُعد إخلالًا قانونيًا يعرض الأفراد للمخاطر.

ثانيًا: مسئولية الأفراد المصابين

يتحمل الشخص المصاب بفيروس كورونا مسئولية جنائية إذا تسبب في نقل العدوى للآخرين، سواء عمدًا أو إهمالًا. وفي حالة العمد، يمكن أن يُتهم بجريمة القتل أو الإصابة العمدية إذا كان يعلم بإصابته وتعمد نقل العدوى. أما في حالة الإهمال، فقد يُسأل عن جرائم القتل أو الإصابة الخطأ إذا لم يلتزم بالإجراءات الاحترازية مما أدى إلى إصابة أو وفاة الآخرين.

الجوانب القانونية والتشريعية

أصدرت وزيرة الصحة المصرية قرارًا بإدراج فيروس كورونا ضمن القسم الأول من جدول الأمراض المعدية بموجب القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨، مما يجعل أحكام هذا القانون واجبة التطبيق على المصابين. يشمل ذلك المراقبة الصحية، والإبلاغ عن الحالات، وفرض العقوبات

على المخالفين. كما يمكن تطبيق أحكام الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري المتعلق بالجنايات والجنح على الجرائم الناتجة عن نقل الفيروس.

المسئولية الجنائية عن العمد

إذا ثبت أن المصاب تعمد نقل الفيروس لأشخاص آخرين مع علمه بخطورة العدوى، فإنه قد يُتهم بجريمة القتل العمد إذا أدت الإصابة إلى الوفاة. وفي حالة الإصابة فقط دون الوفاة، يُسأل عن جريمة الجرح العمدي.

المسئولية الجنائية عن الخطأ

إذا نقل المصاب العدوى نتيجة إهمال أو عدم التزام بالإجراءات الوقائية، فإنه يُحاسب عن جرائم القتل أو الإصابة الخطأ وفقًا لقانون العقوبات المصري. وتُطبق العقوبات حسب درجة الإهمال وحجم الضرر الناجم عنه.

التحديات القانونية

يُعد إثبات الجرائم المرتبطة بنقل فيروس كورونا من أكبر التحديات القانونية. فيصعب تحديد مصدر العدوى بدقة، مما يعقد عملية إثبات العلاقة السببية بين سلوك المصاب والإصابة أو الوفاة. لذلك، تحتاج هذه القضايا إلى دعم التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، لتتبع مسارات العدوى وتحديد المسئولين عنها.

التوصيات

١. نوصي بتفعيل النصوص القانونية القائمة حيث يجب الالتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالأمراض المعدية ونقل العدوى، بما في ذلك قانون العقوبات والقوانين الصحية.

٢. تعزيز الرقابة الصحية من خلال تحسين أنظمة الرقابة الصحية لمتابعة حالات الإصابة والحد من انتشار الفيروس.

٣. استخدام التقنيات الحديثة من خلال اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتسهيل عملية إثبات الجرائم المرتبطة بنقل العدوى.

٤. التوعية المجتمعية فزيادة الوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس والمسئولية القانونية المرتبطة بعدم الالتزام.

٥. تعزيز دور المؤسسات الصحية عن طريق تحسين أداء الأطقم الطبية وتوفير الدعم اللازم لضمان تنفيذ الإجراءات الوقائية بكفاءة.

الخاتمة

أظهر انتشار فيروس كورونا الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالأمراض المعدية لضمان تحقيق العدالة وحماية المجتمع. تقع المسئولية الجنائية على عاتق الدولة والأفراد على حد سواء، ويجب أن تُطبق القوانين بصرامة للحد من انتشار الفيروس وضمان استقرار

الصحة العامة. إن التعامل مع الأوبئة يتطلب تضافر الجهود القانونية والتكنولوجية لتحقيق الوقاية والمساءلة الفعالة.